

Distr.: General
31 October 2022
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة العادية الأولى لعام 2023

13 و 14 شباط/فبراير 2023

البند 1 من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير حول الدورة العادية الثانية لعام 2022، في الفترة من 13 إلى 14 أيلول/سبتمبر 2022

أولاً - المسائل التنظيمية

1 - تبنت المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المفصل وخطة العمل للدورة العادية الثانية (4.UNW/2022/L)، واعتمد التقرير في دورته السنوية، التي عقدت في الفترة من 21 إلى 22 حزيران/يونيو 2022 (5/2022/UNW). واعتمد المجلس مسودة خطة العمل السنوية لعام 2023 (5.UNW/2022/CRP)، بالإضافة إلى جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل للدورة العادية الأولى لعام 2023 (6.UNW/2022/CRP) المقرر عقدها في الفترة من 13 إلى 14 شباط/فبراير 2023.

2 - اعتمد المجلس التنفيذي المقرر 7/2022 - الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة 2018-2021، والمقرر 8/2022 - تقييم استقلالية مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لعام 2022، واللذين يردان في مرفق هذا التقرير.

ثانياً - انتخاب المكتب

3 - في خلال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي، التي عقدت في مقر الأمم المتحدة، نيويورك، في الفترة من 13 إلى 14 أيلول/سبتمبر 2022، انتُخب محمد عبد المغيث، الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رئيساً للمجلس التنفيذي للفترة المتبقية من عام 2022 (ممثلاً عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ)



بعد تعيين الرئيسة السابقة والممثلة الدائمة لبنغلاديش، رباب فاطمة، وكيالة للأمين العام وممثلة سامية لأجل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثالثاً - البيانات الافتتاحية

4 - افتتح الرئيس المنتخب حديثاً للمجلس التنفيذي الدورة بشكر سلفه على قيادتها الاستثنائية، وأعرب عن التزامه بمواصلة إرثها في تعزيز فاعلية ووظيفة الرقابة التي يضطلع بها المجلس التنفيذي من أجل تحسين الحوكمة. وتقدّم بالتهنئة إلى وكيالة الأمين العام/المديرة التنفيذية على توليها المنصب لمدة عام وعلى ما أبدته من قيادة استثنائية في خلال هذه الفترة الحرجة. وشدّد الرئيس على أنّ عواقب الحروب والنزاعات العنيفة المستمرة، ولا سيّما ارتفاع انعدام الأمن الغذائي، قد أضافت مزيداً من المعاناة إلى حياة النساء والفتيات. وذكر أنّ نحو واحدة من كل امرأتين تعاني من انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الحاد، وأشار إلى أنّ هذه الفجوة لا تزال تتفاقم. وشدّد الرئيس كذلك على أنّ التقدّم المُحرز نحو تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة ما زال بعيداً كل البعد عن تحقيق غاياته، وإذ أشار إلى أنّ تحقيق المساواة بين الجنسين سيستغرق 286 عاماً بالوتيرة الحالية، شدّد على الحاجة إلى التضامن العالمي والتعجيل باتخاذ إجراءات من أجل إثبات خطأ هذا التنبؤ. وتُعنى إزالة العقبات الأكثر إلحاحاً التي تعترض المساواة بين الجنسين، حدّد الرئيس ثلاث أولويات لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: (1) إيلاء الأولوية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على كل من الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية؛ و(2) إيلاء الأولوية للإجراءات المناخية المراعية للمنظور الجنساني والاستفادة من الاستنتاجات المتفق عليها الصادرة عن الدورة السادسة والستين للجنة وضع المرأة؛ و(3) بذل الجهود من أجل تمكين النساء والفتيات في كل مكان.

5 - رحّبت وكيالة الأمين العام/المديرة التنفيذية، في بيانها الافتتاحي، بالرئيس المنتخب حديثاً وتوجهت بالشكر إلى الرئيسة المنتهية ولايتها. وأعربت عن شكرها لأعضاء المكتب على ما قدّموه من مساهمات كبيرة هذا العام. وأكدت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مجدداً أنّ المجلس التنفيذي هو أقرب شريك للهيئة، وأنّ توجيهاته وتعاونها لا يُقدّران بثمن في ما يتعلق بالنهوض بجدول أعمال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة معاً.

6 - أشارت وكيالة الأمين العام/المديرة التنفيذية إلى أنّ التحديات الجارية مثل جائحة كوفيد-19 وتغيّر المناخ والنزاعات جعلت النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف، في الوقت الذي أفضت فيه أيضاً إلى تفويض الفرص الاقتصادية. وأبرزت كيف تواصل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عملها في جميع هذه المجالات، وكيف تعمل في الوقت نفسه بتنسيق وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وشاركت تحديثات عن بعثتيها الأخيرتين إلى كولومبيا والإمارات العربية المتحدة، اللتين سلّطتا الضوء على أهمية ولاية هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبيّنت مدى أهمية نجاح الهيئة بالنسبة إلى الجميع في كل مكان.

7 - من خلال تسليط الضوء على العام الأول من تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة 2022-2025، أعادت وكيالة الأمين العام/المديرة التنفيذية سرد أولويات الهيئة الثلاث خلال هذه الفترة. وقدمت تفاصيل عن الطريقة التي اعتمدها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتقديم مساهمات أساسية في حالات الأزمات في جميع أنحاء العالم، مع زيادة توفير

الخدمات للمرأة وتوفير منظور المساواة بين الجنسين اللازم من أجل العمل المستهدف. ودعت الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الإصرار على أن تصبَّ الاستجابات الجماعية للأزمات في صالح حماية النساء والفتيات وتمكينهن. ووصفت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة السُّبل التي عزَّزت بها الهيئة تعاونها مع الدول الأعضاء في خلال العام الماضي، بما في ذلك من خلال عملها المعياري ومن خلال زيادة قدرات المناصرة والسياسات بُغية دعم تطوير الحلول. وسلَّطت الضوء على قدرة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الجمع بين مجموعاتٍ من الجهات الفاعلة ومساعدتها في تحقيق المساواة بين الجنسين بشكلٍ جماعي أكثر مما يمكن تحقيقه بشكلٍ فردي، وهو ما لا يقتصر على الحيز الحكومي الدولي فحسب، بل يمتدُّ ليشمل فئاتٍ أخرى مثل المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية وحملة جيل المساواة. وأضافت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أنَّ حملة جيل المساواة لا تزال تمثل أولوية مؤسسية، وأعلنت أنَّ الهيئة ستزيد تركيزها على المساواة في المستقبل. وفي ما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص، وصفت الكيفية التي يجمع بها "تحالف تغيير الصورة النمطية" (الذي تعمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفها الأمانة العامة له) جهات فاعلة رائدة في صناعة التسويق والاتصالات من أجل التصدي للصور النمطية الجنسانية السلبية وغيرها من الصور النمطية في الإعلانات. وأشارت إلى أنَّ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ما برحت تتحاور مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي من أجل وضع مقترحٍ مشترك بشأن القدرات الجنسانية في البلدان ومع أفرقة الأمم المتحدة الطُرية التي لا تتواجد الهيئة بين صفوفها. وأعلنت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية أنَّ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ستنظِّم جلسة إحاطة غير رسمية مشتركة بشأن هذه الشراكة في موعدٍ قريب من انعقاد الدورة العادية الأولى في عام 2023.

8 - بعد الإشارة إلى الأولوية الثالثة المتمثلة في ضمان وفاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالعرض كمنظمة، أبرزت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية أنَّ المنظمة تتمتع بصحة مالية قوية نسبياً، مع ملاحظة أنَّ زيادة الموارد تتيح بذل المزيد من الجهود. وشدَّدت على أهمية زيادة التمويل المتعدد السنوات وتحديد نسبة متساوية (50:50) من الموارد الأساسية إلى الموارد غير الأساسية، معتبرة أنَّ التمويل الذي يمكن التنبؤ به يتيح للهيئة أن تعمل بمزيدٍ من الفاعلية والكفاءة. وأشارت إلى أنَّ السنوات الأخيرة فرضت تهديداتٍ خارجية قوية في ما يتصل بدخل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولكنها أعربت عن امتنانها وتقديرها لأنَّ المانحين قدَّموا مزيداً من الدعم في الكثير من الأحيان بدلاً من تقليله. وأعربت أنَّه لولا الآثار السلبية المترتبة على صرف العملات، فإنَّ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كانت تتوقع إحراز عامٍ قياسي آخر على صعيد كل من الموارد العادية والموارد الأخرى. وأكدت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية أنَّه إلى جانب الضغط من أجل إحراز القوة المالية، أعطت الهيئة الأولوية إلى التحسين التنظيمي وإلى أن تصبح نموذجاً للتميز التشغيلي. وأضافت أنَّ مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يضطلع حالياً بمراجعة داخلية لعمليات ميزانية الهيئة، والتي سيجري التعجيل بها للسماح بمناقشة النتائج التي تتوصل إليها في الوقت المناسب. وأفادت رئيسة الهيئة أنَّ الاستعراض المالي الذي كُلِّفَت بإجرائه عند توليها المنصب أكدَّ الوضع المالي القوي الذي تتمتع به الهيئة بما يتسق مع آراء مراجعي الحسابات المستمرة غير المشفوعة بأي تحفظات على مدار 11 عاماً، رغم أنَّها سلَّطت الضوء على وجود رصيد نقدي مرتفع ونسبة أقل من مثالية في ما يتعلق بالموارد الأساسية إلى الموارد غير الأساسية، وحددت المجالات التي

يتعين على المنظمة تحسينها. وأصدرت تعليمات بتخفيض الرصيد النقدي مع التركيز على تحقيق ذلك من خلال زيادة الاستثمار في الميدان وبناء القدرات المؤسسية.

9 - في معرض المناقشة المتعلقة بالرقابة، أكدت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن تقييم مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات قد خلص إلى أن وظائف المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تتمتع بالاستقلالية الوظيفية والتشغيلية. وأشارت إلى أنها طلبت إلى فريقها أن يقدم بعض المقترحات حرصاً على توافر موارد كافية ومستدامة حتى يتمكن مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات من أداء دوره في دعم التحقيق والاضطلاع بأعمال استباقية في مجال النزاهة ومكافحة الغش. وشددت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الدور المحوري الذي تضطلع به الهيئة في الميدان، وذكرت أنها أصدرت تعليماتها في ما يتعلق بضرورة توجيه ما لا يقل عن ثلثي الموارد من الأرصدة غير المنفقة إلى تعزيز القدرات في الميدان. وفي ما يتعلق بالشفافية، أعلنت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن بوابة الشفافية الجديدة التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ستطلق قريباً. وأضافت أن هذا الالتزام بالشفافية والانفتاح يمتد إلى علاقة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالمجتمع المدني، نظراً لكونه شريكاً رئيسياً في جميع جوانب عمل الهيئة. وذكرت أنها ستواصل السعي إلى أي سبيل من أجل تحسين كفاءة وفاعلية هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

10 - في الختام، شددت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على أن الهيئة يجب أن تكون وثيقة الصلة بالعالم الذي تعيش فيه النساء والفتيات، وأن تحقق نتائج في المقام الأول من خلال الشراكات مع الشركاء، وأن تستخدم مواردها المحدودة من أجل تحقيق أقصى أثر ممكن. وأضافت أن الهيئة تتمتع بالقدرة على الاضطلاع بأكثر من ذلك بكثير: القدرة على تقديم مزيد من الدعم في الأزمت التي تكون فيها الاحتياجات عاجلة؛ والقدرة على تقديم الدعم الفعال للدول الأعضاء وللجهات الفاعلة الحاسمة الأخرى من أجل زيادة فاعلية العمل الجماعي الذي تضطلع به في ما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين؛ والقدرة على أن تصبح منظمة أقوى وأكثر فاعلية وأكثر كفاءة تبذل جهداً أكبر من خلال الموارد الموكلة إليها.

رابعاً - الحوار المنظم بشأن التمويل

11 - استعرضت نائبة المديرية التنفيذية، أنيتا بهاتيا، بنداً من جدول الأعمال يتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي ملاحظاتها الافتتاحية، أفادت نائبة المديرية التنفيذية بأن الهيئة شهدت نمواً وأداءً قويين في مجال الإيرادات، وحققت مستويات قياسية في الموارد العادية والموارد الأخرى على حدٍ سواء. وسلطت الضوء على أن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قد أوفت بالمبادئ التوجيهية لاتفاق التمويل، بيد أنها لم تف بطموحاتها في اتفاق التمويل الرامية إلى تحقيق نسبة متساوية (50:50) من الموارد العادية إلى الموارد الأخرى. ومع ذلك، شددت نائبة المديرية التنفيذية على أن هذا أمراً ما زالت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تطمح إليه. وأشارت كذلك إلى أنه على الرغم من أن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قد أغلقت الفجوة في تمويل الموارد الأخرى، إلا أن الفجوة في الموارد العادية لا تزال تبلغ نحو 20 في المائة، وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى مقارنةً بالخطة

الاستراتيجية الأخيرة التي انخفضت من 44 في المائة إلى 30 في المائة. وكررت إعرابها عن مدى أهمية الموارد العادية بالنسبة إلى الولاية المحددة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك في ما يتعلق بالعناصر المعيارية والتنسيقية ضمن هذه الولاية. ثم واصلت تسليط الضوء على اتجاهين للتمويل، أولهما زيادة في التخصيص بشروط ميسرة عندما لا تكون الموارد العادية ممكنة بالضرورة، بما في ذلك من خلال التمويل المباشر لمذكرات الأمم المتحدة الاستراتيجية على الصعيد القطري، وبالتالي تمكين التمحوّر في الميدان على النحو الذي أولته وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية الأولوية. وأشارت إلى أنّ الاتجاه الثاني هو مقدار الزيادة التي نفذتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في حجم ميزانيتها التشغيلية التي تتبع من العمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومن خلال التمويل الجماعي للأمم المتحدة. وذكّرت أيضاً أنّ نسبة 2.03 في المائة فقط من مجموع إنفاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائي تتّجه نحو المساواة بين الجنسين، وأنّ 2.6 في المائة فقط من جميع موظفي الأمم المتحدة يعملون على قضايا المساواة بين الجنسين. وأعربت عن شكرها للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لدعم الهيئة وولايتها في مجال المساواة بين الجنسين، ولكنها أشارت إلى أنّ الهيئة ستواصل العمل على تنويع قاعدتها التمويلية في الوقت نفسه. وفي الختام، أشارت نائبة المديرية التنفيذية إلى أنّ الهيئة تتمتع بصحة مالية جيدة، وهي على ثقة بأنّها تفي بأهدافها العامة المتعلقة بالميزانية، وشدّدت على السعي نحو تحقيق نسبة طموحة من الموارد العادية إلى الموارد الأخرى. وفي حين أضافت أنّ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في طريقها إلى تجاوز مجموع الموارد العادية في عام 2021 من حيث العملات المحلية، أشارت إلى أنّ أثر أسعار الصرف سيشهد على الأرجح انخفاضاً من حيث القيمة الدولارية. وشدّدت نائبة المديرية التنفيذية على أنّ هذه عوامل خارجية وخارجة عن سيطرة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، غير أنّ الهيئة ستواصل تعبئة الموارد.

12 - بعد إفساح المجال أمام الوفود للإدلاء بالأراء، هنّأت الدول الأعضاء الرئيس الجديد على انتخابه ووجهت الشكر إلى سلفه على عملها. وأعرب المتحدثون عن تقديرهم للتحديث الشامل الذي قدمته وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية، وأثنوا على قيادتها في خلال العام الماضي، بما في ذلك إصلاح هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وضمّان وفائها بالعرض.

13 - في ضوء السياق العالمي الحالي، شدّدت الدول الأعضاء على أنّ الآثار المضاعفة المترتبة على جائحة كوفيد-19، وتغيّر المناخ، والنزاع، من بين التحديات العالمية الأخرى، تؤثر بشكل غير متناسب على حياة ورفاه النساء والفتيات في كلّ ركنٍ من أركان العالم. وبُغية عكس هذه الاتجاهات، شدّدت الوفود على الحاجة إلى بذل جهودٍ استثنائية من أجل تلبية احتياجات النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، ومواصلة تسليط الضوء على التدابير المراعية للاعتبارات الجنسانية التي تضع حقوق المرأة والفتاة في المقدمة. وأثنى المتحدثون على الجهود التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال الاستجابة للأزمات، بما في ذلك في أوكرانيا وأفغانستان.

14 - في معرض مناقشة التقرير المتعلق بالحوار المنظم بشأن التمويل، شدّدت الدول الأعضاء على أهمية الموارد العادية والموارد الأخرى إذ تتيح هذه الموارد استجابةً سريعة ومرنة في أوقات الأزمات المترابطة والمعقدة. وبالمثل، شدّدت الوفود على أنّ الموارد الكافية والمرنة والتي يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك التمويل المتعدد السنوات، تؤدي دوراً أساسياً في دعم الفاعلية العامة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأبرز المتحدثون شواغل وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية في ما يتعلق بتحقيق التوازن بين التمويل الأساسي

وغير الأساسيين، وشجعوا هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على تنويع قاعدتها من المانحين بزيادة إشراك الشركاء الآخرين، مثل القطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، والشركاء غير التابعين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي-الشركاء الحكوميين التابعين للجنة المساعدة الإنمائية. وأعربوا في بيانٍ مشتركٍ عن تقديرهم للزيادة في التمويل المُقدَّم من خلال التمويل الجماعي المشترك بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة، وتضمَّن البيان استفساراً لمعرفة الأسباب التي تعزو الهيئة هذه الزيادة إليها، وما إذا كانت تعتقد أنَّ هذا المستوى الجديد من التمويل الجماعي دائم ومستدام في السنوات المقبلة. وعلاوةً على ذلك، أعربت الدول الأعضاء عن تقديرها للجهود التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف من أجل مواصلة تحسين الحوارات المنظمة بشأن التمويل من خلال الإبلاغ المشترك وإشراك المجالس التنفيذية في هذه المسألة.

15 - في ما يتعلق بالرقابة، أبرزت الدول الأعضاء أهمية وجود إدارة قوية للمخاطر ومراجعة الحسابات والرقابة حرصاً على كفاءة منظومة الأمم المتحدة، ودعت إلى التحسين وتعزيز المستمترين لجميع الأطراف المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، رحَّب عدة متحدثين بإطلاق بوابة الشفافية في المستقبل، والتكليف الذي أجرته وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بإجراء الاستعراض المالي وبالشفافية في ما يتعلق بالنتائج. وقالت الدول الأعضاء إنَّها تتطلَّع إلى رؤية خطط مفصلة بشأن الطريقة التي ستعتمدها الهيئة لتخفيض الفائض. وأعربت الوفود أيضاً عن أملها في أن يتلقى المجلس التنفيذي مزيداً من الإحاطات من مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات.

16 - بالإضافة إلى ذلك، أشارت عدة دول أعضاء إلى قمة تحويل التعليم ودعت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى مواصلة مناصرة اتباع نهج محدَّثة للتحوُّل الجنساني في مجال التعليم. وأشار أحد الوفود إلى أنَّ التعاون بين هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يقتصر على الولايات التي أقرَّتها الهيئة. وذكر أيضاً أنَّ وضع خطط عمل وطنية بشأن المساواة بين الجنسين والميزنة المراعية للمنظور الجنساني يندرج ضمن اختصاص كل من الحكومات المعنية. ورحَّب وفدٌ آخر بإجراء حوارٍ ذي اتجاهين بين هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والبلدان المستفيدة من البرنامج بُغْيَةَ النظر في الواقع الفريد لكل بلد.

17 - استجابةً للتعليقات والبيانات التي أدلت بها الوفود، شدَّت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية على الطريقة التي تعمل بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على توسيع وتنويع قاعدة مواردها وتعزيز الولاية الثلاثية للمنظمة. وفي ما يتعلق بالاستعراض المالي، وعدت رئيسة الهيئة بعقد جلسة إحاطة بعد انتهاء الجمعية العامة للأمم المتحدة بوقتٍ قصيرٍ من أجل مناقشة الاستعراض بمزيدٍ من التفاصيل والتخطيط للمضي قدماً. وأجابت نائبة المديرية التنفيذية أنيتا بهاتيا على عدة أسئلة، بما في ذلك ما يتعلق بزيادة التمويل الجماعي. وسلَّطت نائبة المديرية التنفيذية آسا ريغز الضوء على استجابة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للأزمات وكيفية تحسينها. وقَدَّم مدير شعبة الشراكات الاستراتيجية مزيداً من التفاصيل عن الطريقة التي تنتظر بها الهيئة على تنويع قاعدة مانحيها. وردَّاً على سؤالٍ طرحه أحد الوفود، تبادلت مديرة شعبة السياسات والبرامج والشؤون الحكومية معلومات عن العمل الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال التمكين الاقتصادي.

خامساً - المسائل المتعلقة بالسياسات والبرامج

18 - وصفت نائبة المدير التنفيذية، آسا ريغز، في ملاحظاتها التمهيديّة، السياق المتنوع للقارة الأفريقية - سياق يشتمل على المكاسب والنكسات والأزمات الإنسانية الممتدة والحركات النسائية القوية. وسلّطت الضوء على أنّ المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2021 يشير إلى أنّ إغلاق الفجوة بين الجنسين في أفريقيا ستستغرق ما يقرب من 135 عاماً بالمعدّل الحالي للتقدّم المحرّز. وذكرت أنّه منذ بداية الجائحة، شهدت بعض البلدان في إفريقيا نمواً واعداً في الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع أسعار النفط، وهو ما أدى إلى مواجهة بعض الآثار السلبية المترتبة على جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، أضافت أنّه في ظل الجفاف الشديد الذي أصاب القرن الأفريقي، وانعدام الأمن الغذائي في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأثار الحرب في أوكرانيا، فإنّ المكاسب التي تحققت من ارتفاع أسعار النفط كانت قصيرة الأجل ومورّعة بشكل متكافئ، وكان وقع تأثير ذلك أكثر حدة في القطاعات غير الرسمية التي تشكل النساء فيها أغلبية. وقالت نائبة المدير التنفيذية إنّ 22 بلداً في أفريقيا هي بلدان مصنفة حالياً إما باعتبارها هشّة أو متضرّرة من النزاعات، ما يعرّض النساء والفتيات اللواتي يشكّن الآن 70 في المائة من مجموع اللاجئين في أفريقيا للخطر بشكل خاص. وأشارت إلى أنّ عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا قد ساهم في تهيئة بيئة غير مؤاتية لمشاركة المرأة وقيادتها في عمليات الحوكمة والسلام. وأوضحت نائبة المدير التنفيذية أنّ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تستجيب لبعض هذه الحالات الإنسانية من خلال تعزيز قدرة الأفرقة القطرية للعمل الإنساني على الاستجابة للاحتياجات الجنسانية بطريقة مستنيرة. وفي سياقها الأخرى، تقدّم الهيئة المساعدة التقنية لدعم الحكومات في الاستجابة للاحتياجات الجنسانية لدى النساء والفتيات، من خلال المشاركة في وضع خطط الاستجابة. وواصلت وصف أهداف هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأولوياتها في أفريقيا، والتي تشمل اعتماد نهج التجميع القطري من أجل تطوير برامج عبر الحدود ومتعددة البلدان. كما التزمت نائبة المدير التنفيذية بمواصلة تعزيز شراكة الهيئة مع الاتحاد الأفريقي؛ ومواصلة مناصرة الحركات النسائية وتيسيرها حتى يتسنى لها المشاركة في الاستجابة الإنسانية وقيادتها والتأثير عليها؛ والاستجابة للتحديات الناشئة في القارة بهدف التصدي لتغيّر المناخ، والوصول الرقمي، والرعاية غير مدفوعة الأجر، والأمن السيبراني، والأزمات الإنسانية. وصرّحت أنّ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قد وسّعت نطاق شراكاتها مع الهيئات الاقتصادية الإقليمية من أجل تعزيز معايير وسياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المناطق دون الإقليمية، بُغية دعم البلدان في وضع وتنفيذ خطط عملها الوطنية في ما يتعلق بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325.

19 - في عرضٍ مشترك، وصف المدير الإقليمي لمنطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمديرة الإقليمية لمنطقة غرب ووسط أفريقيا التابعين لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة السياق الإقليمي وأشاراً تفصيلاً إلى الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الهيئة على أرض الواقع. على سبيل المثال، سلّطت مديرة منطقة غرب ووسط أفريقيا الضوء على التطرّف العنيف وتغيّر المناخ وانعدام الأمن الغذائي باعتبارها قضايا رئيسية في منطقتها. وشدّدت كذلك على أهمية العمل بطريقة متكاملة للتصدي لهذه القضايا من بُعدٍ إقليمي، وشاركت أمثلة على الأنشطة التي تؤدّيها الهيئة المتعلقة بالزراعة القادرة على تحمّل تغيّر المناخ، والعنف ضد المرأة، والمرأة، والسلام والأمن. كما وصف المدير الإقليمي لمنطقة شرق ووسط أفريقيا العمل الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإنجازات التي حققتها في منطقتها، وسلّط الضوء على أنشطة الهيئة الرامية إلى إصلاح القوانين الانتخابية، وتطوير الأطر القانونية

والسياساتية لتحقيق قدر أكبر من التوازن بين الجنسين، والتصدي للعنف ضد المرأة، وتقديم المساعدة الإنسانية المراعية للمنظور الجنساني، من بين أمورٍ أخرى. وفي الختام، طلب المدير الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي إلى المجلس التنفيذي دعم رؤية المديرية التنفيذية بشأن التمحوّر في الميدان ودعم تنفيذ استراتيجية الهيئة في أفريقيا أو توفير الموارد اللازمة لها لتحقيق نتائج عبر الأقاليم. وشدّد على أهمية الموارد المرنة والتي يمكن التنبؤ بها من أجل تحقيق التنمية الدولية، وطلب إلى المجلس التنفيذي تعزيز توفير الموارد الأساسية للميدان بين المانحين. وأخيراً، أعرب المدير الإقليمي عن أمله في زيادة الموارد غير الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل المساعدة في إنشاء وظائف لغير المقيمين.

20 - بعد إفساح المجال للإدلاء بالآراء، أعربت إحدى الدول الأعضاء عن تقديرها للعمل الممتاز الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة، وتساءلت عما إذا كانت الهيئة تخطط لنشر مشاريعها الخاصة بالنمذجة الإحصائية وإمكانية الوصول إلى البيانات في بلدانٍ أخرى في أفريقيا. ووصف المتحدث هذه المشاريع بأنها مشجعة للغاية، إذ أنّها تتيح مناهج قائمة على الأدلة من أجل تطوير السياسات الإيجابية التي تدعم الحكومة والمنظمات المجتمعية للحصول على نهجٍ تجريبي أقوى لدعم المرأة. وأشار الوفد إلى أهمية تقارير المانحين، وتساءل عما إذا كانت تقارير المانحين هذه ستكون متاحة لأعضاء المجلس التنفيذي أو البلدان التي يُبلّغ عن المشاريع فيها. ورحب وفد آخر بالأنشطة الإقليمية التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في غرب ووسط أفريقيا، غير أنّه أعرب عن خيبة أمله إزاء الإشارات القليلة إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية في العرض المشترك ومنكّرة المعلومات الأساسية. وشجّع الهيئة على زيادة برامجها المتعلقة بالتمكين الاقتصادي ورحب بمزيد من المعلومات عن استجابة الهيئة لأزمة الغذاء والحصول على التعليم الجيد وفرص العمل اللائق للمرأة ومكافحة تأنيث الفقر والفجوة الرقمية بين الجنسين على الصعيد الإقليمي. وطلب المتحدث مزيداً من المعلومات بشأن التعاون على الصعيد الوطني مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وتعزيز دور المنسّقين المقيمين. وبالإضافة إلى ذلك، أكّد الوفد أنّه لا يدعم منتدى جيل المساواة، لكنّه تساءل عن الكيفية التي تعترّم بها الهيئة تنفيذ منتدى جيل المساواة في بلده. وأعربت دولة عضو ثالثة عن تقديرها للجهود التي تبذلها الهيئة من أجل موازنة مؤشرات المساواة بين الجنسين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بُغية توفير إحصاءات قابلة للمقارنة في المنطقة. وسأل المتكلّم عن الكيفية التي ستكفل بها الهيئة أن تحقق المكاتب القطرية والإقليمية توجيهات الخطة الاستراتيجية الجديدة، لا سيّما في ما يتعلق بضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان وعدم ترك أي شخص خلف الركب، بما في ذلك منظور متعدد الجوانب مع التركيز على المعايير الاجتماعية وإشراك الرجال والفتيان، إلى جانب تعزيز الشراكات مع منظمات حقوق المرأة. وأفادت دولة عضو رابعة بأنّها تعكف حالياً على وضع استراتيجيتها للتعاون الإنمائي مع شركائها في أفريقيا، وأشارت إلى اهتمامها بإجراء مزيد من الحوار مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تحديد كيفية زيادة تعاونها مع الهيئة في أفريقيا وفي الميدان.

21 - رداً على التعليقات والأسئلة المقدّمة من الوفد، أعلنت نائبة المديرية التنفيذية أنّ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ستقدّم قريباً موجزاً سياسياً بشأن الآثار الجنسانية المترتبة على أزمة أوكرانيا في ما يتعلق بالحصول على الطاقة والأمن الغذائي والتغذية. وأعربت كذلك عن شكرها للدول الأعضاء لما قدّمته من دعمٍ لعمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال البيانات

والإحصاءات، وجنوب أفريقيا، ولا سيما من أجل قيادة الأعمال المتعلقة بلجنة وضع المرأة. وأبرزت نائبة المديرية التنفيذية أن لجنة وضع المرأة ستركز في العام القادم على الابتكار والتغيير التكنولوجي. وتبادلت المديرية الإقليمية لمنطقة غرب ووسط أفريقيا مزيداً من المعلومات بشأن عددٍ من برامج هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة، بما في ذلك برنامج "للمرأة أهمية" وبرامج المشتريات الداعمة للنساء. وعرض المدير الإقليمي لمنطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي تفاصيل إضافية عن برنامج "للمرأة أهمية"، ووصف كيف ساهم نظام المنسقين المقيمين الجديد في تحسين المساواة الجنسانية وشرح طريقة تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة في المنطقة.

سادساً - تقييم الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات

22 - عرضت مديرة مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات تقييم استقلالية وظائف المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وشددت في عرضها على أهمية الرقابة المستقلة من أجل بناء الثقة والاحتفاظ بها، وعلى ضمان إدارة المنظمة من أجل تحقيق أهدافها، وعلى كفاءة حماية الموارد واستخدامها على نحو ملائم وفعال وكفؤ. وبعد وصف المبادئ الثمانية للاستقلالية التي حددتها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التي استند إليها التقييم، أشارت المديرية إلى أن التقييم خلص إلى أن وظائف المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تتمتع بالاستقلالية الوظيفية والتشغيلية. ثم شاركت اقتراحين لزيادة تعزيز الاستقلالية، وهما: (1) تحديث الأحكام الداخلية المتعلقة بالمراجعة الداخلية للقواعد والأنظمة المالية؛ و(2) ضمان تزويد مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات بالموارد المالية المستدامة. وأشارت المديرية أيضاً إلى أن المجلس التنفيذي قد يكون قادراً على تقدير واستخدام النتائج التي أبلغ عنها مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات من أجل توجيه الهيئة في تنفيذ ولايتها بفاعلية وكفاءة. وفي الختام، أعربت عن تقديرها للدعم الذي تقدمه وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية واحترامها لمكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات، ورحبت باهتمام المجلس التنفيذي المتجدد بالدور الحيوي الذي تؤديه خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق والتقييم وخدمات الرقابة الأخرى.

23 - كررت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية، في رد إدارتها، التزامها بالرقابة المستقلة وكفاءة ثقة الهيئة وعملها. ورحبت بتأكيد التقرير على أن مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات يتمتع باستقلالية وظيفية وتنفيذية، وأعربت عن دعمها للتوصيات الواردة في التقييم.

24 - بعد افتتاح الجلسة، أدلت أربعة وفود ببيانات. وأعربت إحدى الدول الأعضاء عن شكرها لمكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات على التقرير الزاخر بالمعلومات، وأشارت مع التقدير إلى النتيجة الإيجابية للتقييم. ورُحِبَ الوفد كذلك بإجراء حوارٍ مع دائرة المراجعة الداخلية للحسابات وطلب معلومات عما إذا كان من المقرر إجراء استعراضٍ خارجي في المستقبل في ما يتعلق بخدمات مراجعة الحسابات في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأعربت دولة عضو أخرى عن تقديرها للفرصة التي أتاحت لها للمشاركة بصورة رسمية وغير رسمية مع مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات ونظرائه. وأعربت عن دعمها لوظائف مراجعة الحسابات والتحقيقات الممولة بالكامل، والاستثمار في تدابير إضافية للتخفيف من المخاطر. وشجعت الوكالات على إدماج كامل تكلفة الرقابة في تمويلها

للمشاريع حرصاً على عدم تنفيذ المشاريع على حساب قدرة الوكالة ومصداقيتها. وأعرب الوفد كذلك عن دعمه للتمويل الأساسي المتعدد السنوات، وشجّع الجهات المانحة الأخرى على الاعتراف بأن المجتمع العالمي لا يستطيع أن يرفع توقعاته في ما يتعلق بالتصدّي بشكلٍ فوري وقوي للانتهاكات الجنسية والمالية من دون أن يكفل أيضاً توفير الموارد المناسبة من أجل تلبية هذه التوقعات. وشدّد وفدٌ ثالث يتحدث نيابةً عن 29 بلداً على أنه لم تكن هناك أي لحظة حاسمة لضمان أن تكون وظائف الحوكمة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة قوية وشفافة وفعالة وقائمة على أفضل الممارسات الدولية. والتزمت الدول الأعضاء بتعزيز الحوار بشأن الرقابة بين المجلس التنفيذي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأعربت عن تقديرها لإدارة الهيئة في تيسير قنوات الاتصال المباشرة بين دائرة المراجعة الداخلية للحسابات والمجلس التنفيذي. ووجّه البيان المشترك الشكر إلى الهيئة على ردّها السريع على مقرّر المجلس التنفيذي السنوي بشأن التقييم الذاتي لدائرة المراجعة الداخلية للحسابات. وأنتى كذلك على مبادرة المديرية التنفيذية والقيادة من أجل إنشاء وظيفة أخلاقيات داخلية ورُحِّبَ بالمستجدات في هذا الصدد. وأخيراً، دعا البيان المشترك هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والمجلس التنفيذي إلى إنشاء قناة اتصالٍ مستدامة ومستقلة بين المجلس التنفيذي وأصحاب المصلحة الرئيسيين والكيانات، بُغْيَةَ الإشراف على المشاركة في الإدارة وكفالة أن يتضمّن الجدول السنوي بانتظام مناقشة قوية ومناسبة لمسائل الرقابة. ورُحِّبَ وفدٌ رابع بالتقييم الذاتي الذي أجراه مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات، وشجّع الهيئة على مواصلة جهود التعزيز المؤسسي بطريقةٍ تراعي الحاجة الشاملة إلى زيادة الكفاءة والاتساق وتخصيص الموارد بصورةٍ متوازنة في مختلف المجالات والأنشطة التنفيذية الموجهة نحو تحقيق النتائج. وشدّد الوفد على أهمية إبلاغ أصحاب المصلحة المحليين على نحوٍ استباقي بالنتائج الإيجابية للتقييم الذاتي، بهدف المساعدة في القضاء على التصوّرات والمفاهيم الخاطئة عن سمعة ومكانة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأخرى.

25 - رداً على ذلك، كرّرت وكالة الأمين العام/المديرية التنفيذية تأكيد التزامها بتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة والإدارة القوية. وذكرت كذلك أنّ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تستثمر في تعزيز الإدارة المؤسسية على مستوى المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقُطري. وأضافت رئيسة الهيئة أنّ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ستواصل إشراك المجلس التنفيذي على هذه العمليات، فضلاً عن إنشاء وظيفة الأخلاقيات. ووجّهت مديرة مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات الشكر للوفود على تدخلاتها وأكّدت على إجراء استعراض خارجي في المستقبل لوظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في عام 2022. كما تبادلت الاقتراحات بشأن كيفية استعادة المجلس التنفيذي بشكلٍ أكثر فاعلية من العمل الذي توفره الرقابة الداخلية، مثل استخدام الأدلة والتوصيات الواردة من مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات والارتقاء بمستواها من أجل مساعدة المنظمة في توجيه الطاقة والموارد المناسبة إلى المجالات التي يجب تعزيزها أو يمكن توسيع نطاقها.

سابعاً - الملاحظات الختامية

26 - عقب اعتماد خطة العمل السنوية لعام 2023 (UNW/2022/CRP.5)، أدلت الكاميرون ببيان. وأشار الوفد إلى المقرّر 2020/9 الذي يهدف إلى الحد من عبء العمل في الدورة العادية الثانية، وتساءل عن السُّبُل التي يمكن من خلالها تقليل البنود على جدول أعمال الدورة العادية الثانية نظراً إلى قربها من

حلول الأسبوع الرفيع المستوى. ورداً على ذلك، أكد أمين المجلس التنفيذي للوفود أن الأمانة العامة ستهدف، بالتشاور مع المكتب، إلى تقصير الدورة العادية الثانية للعام المقبل إلى يوم واحد إذا أمكن، من أجل تخفيف العبء على الوفود قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، تماشياً مع توصيات أساليب عمل عملية المجالس التنفيذية لعام 2020.

27 - هنأت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية، في بيانها الختامي، جميع الوفود على عقد الدورة بنجاح ووجهت الشكر إلى الرئيسة ونوابها على رئاسة الدورة بهذا القدر من الإلتقان. ووجهت الشكر إلى نواب رئيسة المجلس التنفيذي - الأرجنتين، وأيسلندا، وسيراليون، وأوكرانيا - على تيسيرهم لمقررات المجلس التنفيذي في عام 2022. وأكدت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية، بالنظر إلى الإحاطة الإقليمية بشأن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أن أفريقيا لا تزال منطقة ذات أولوية بالنسبة إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وشرحت كيف أن المنطقة لا تقتصر على بعض التحديات الكبرى التي تواجهها ولاية الهيئة فحسب، بل إنها تضم أيضاً بعض الإنجازات الأكثر إثارة للإعجاب التي يتعين الاعتراف بها وتعزيزها وتبادلها. وأعلنت أن بعثتها المقبلة ستكون في جمهورية تنزانيا المتحدة. وتعهّدت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بمواصلة الاستثمار في شبكة القيادات النسائية الأفريقية وغيرها ومع غيرها الشركاء.

28 - في ما يتعلق بالحوار المنظم بشأن التمويل، أعربت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن تقديرها لاعتراف الدول الأعضاء بالجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل الوفاء بجانب الأمم المتحدة في اتفاق التمويل، وبالتقدم المحرز في تعبئة الموارد. ووجهت الشكر إلى الدول الأعضاء على مشاركتها شاغها إزاء الاختلال المتزايد بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، وجدّدت الشكر للوفود التي أشارت أيضاً إلى أن ولاية الهيئة تتطلب نسبة أعلى من الموارد الأساسية إلى الموارد غير الأساسية مقارنة ببعض أجزاء منظومة الأمم المتحدة الأخرى. وأقرت رئيسة الهيئة بالدعوة إلى استكشاف التنوع في قاعدة موارد الهيئة، ووعدت بمواصلة تكثيف الجهود، غير أنها شدّدت على أن التنوع وحده لن يؤدي إلى إيجاد حلٍ للتحديات المالية التي تواجهها الهيئة. ووجهت الشكر للمانحين على ما بذلوه من جهودٍ بالفعل وطلبت إليهم توسيع نطاق سخائهم، لا سيما في ما يتعلق بالموارد العادية.

29 - في ما يتعلق بالاستعراض المالي، أقرت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بأهمية التعجيل بإنجاز الاستعراض حتى يتمكّن المجلس التنفيذي من الاجتماع في تشرين الأول/أكتوبر 2022 لمناقشة المجموعة الكاملة للاستعراض المالي، إلى جانب مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وردّ الإدارة. وأعربت رئيسة الهيئة عن تأييدها أن تكون وظيفة الرقابة قوية ومستقلة، وشدّدت على أنه من المتوقع أن تُظهر هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أعلى معايير النزاهة، والشفافية، والفاعلية والكفاءة. وأعربت عن التزامها بضمان إتاحة الموارد اللازمة، المستدامة والتي يمكن التنبؤ بها، لمكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات، وكذلك التزامها بتقديم إحاطات أكثر تواتراً إلى المجلس التنفيذي. وأقرت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية كذلك بمسؤولية هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن الاستماع إلى التوصيات الصادرة عن مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات، وتعهّدت بأن تعكف الهيئة على تتبّع أدائها في هذا المجال وتحسينه. وأكدت أن وظيفة الأخلاقيات ستكون جاهزة وستُدار بحلول نهاية عام 2022.

30 - في معرض الإشارة إلى أهمية العمل المتعلق بإنهاء العنف ضد المرأة، أبرزت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية أنّ مبادرة تسليط الضوء تُعدّ مجالاً حاسماً من مجالات عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يستحقّ مزيداً من الاهتمام في الدورات المقبلة. وبعد تقديم تفاصيل عن تكليف الهيئة بتنفيذ ثلث المبلغ المخصّص لهذه المبادرة والبالغ 500 مليون دولار أمريكي في 25 بلداً، أشارت رئيسة الهيئة إلى أنّها نجحت نجاحاً كبيراً في دعم الحركة النسائية في تحقيق التقدّم المحرّز وتعزيز القدرات على مستوى القاعدة الشعبية، وبناء قاعدة أدلة، ونمذجة نهج وفوائد شاملة. وأضافت أنّه في عام 2021 وحده، جرى التوقيع على أو تعزيز 198 قانوناً أو سياسة في 41 بلداً. وسلّطت الضوء على أنّ أحكام الإدانة المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي قد تضاعفت بأكثر من الضعف في جميع أنحاء بلدان مبادرة تسليط الضوء، وأنّ 1.3 مليون من الرجال والفتيان قد تلقوا تعليمهم بشأن الذكورة الإيجابية، والعلاقات الأسرية القائمة على الاحترام، وتسوية النزاعات. وأكّدت رئيسة الهيئة كذلك على أنّ المنسقين المقيمين في 22 برنامجاً اختاروا هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهم رواداً في المجال التقني، وهو ما يبرز كذلك نجاحها في هذا المجال.

31 - في الختام، أعربت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن تقديرها لردود الدول الأعضاء على تقييمها لعامها الأول في المنصب وشكرت الوفود على ثققتها في الإصلاحات التنظيمية. ووجّهت الشكر كذلك إلى المجلس التنفيذي على تقديره لعمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المجال الحكومي الدولي ومع الشركاء، وكذلك على اعترافه بعمل الهيئة في أوقات الأزمات. وأعربت عن تقديرها للموظفات العاملات في الهيئة باعتبارهن "أبطال" المنظمة، ووجّهت الشكر إلى المجلس التنفيذي على دعمه الثابت.

32 - في معرض حديثه نيابةً عن نائب رئيسة المجلس التنفيذي، اختتم نائب الممثل الدائم لآيسلندا ثورودور ايجر أوسكارسون بالإعراب عن تقديره لجميع الوفود والمكتب والميسرين والأمانة العامة على مساهمتهم في إنجاح الدورة وكفالة إجراء مداوات رفيعة المستوى. كما وجه الشكر إلى وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية على بيانها الشامل، وأعرب عن تقديره لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على زيادة مساهماتها في حالات الأزمات في جميع أنحاء العالم، وعلى تعاونها المعزّز مع الدول الأعضاء من أجل تدعيم قدرات الهيئة في مجال المناصرة والسياسات، بما في ذلك من خلال عملها المعياري.

33 - وبذلك أُرجئت الدورة.

المقررات المتخذة في الجلسة العادية الثانية لعام 2022

7/2022

الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، للفترة 2018-2021

إنّ المجلس التنفيذي،

1 - إذ يحيط علماً بـ تقرير الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، للفترة 2018-2021، وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرزته الهيئة بما يتماشى مع اتفاق التمويل (UNW 6/2022)، وإذ يهيب بالهيئة زيادة مشاركتها في الحوار المنظم بشأن التمويل مع الدول الأعضاء بغيرية تتبّع مستوى التمويل الذي تتلقاه تتبّعاً مشفوعاً بالتقييم والمتابعة، بما في ذلك الموارد الأساسية؛ فضلاً عن تتبّع عناصر التنبؤ والمرونة والمواءمة بين الموارد المقدّمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، للفترة 2022-2025؛

2 - يُشيد على أهمية الموارد العادية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها، ويطلب في هذا الصدد إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن تواصل تشجيع الدول الأعضاء على زيادة المساهمات في الموارد العادية للهيئة وأن تولي الأولوية لها، بما في ذلك مساهمات نهاية العام لعام 2022، في الألوان المطلوب وبطريقة يمكن التنبؤ بها بما يتماشى مع اتفاق التمويل، اعترافاً بأنّ الموارد العادية ضرورية لتمكين الهيئة من تنفيذ ولايتها الثلاثية ودعمها لتحقيق خطة عام 2030؛

3 - يشير إلى المقرّر 7/2021 بشأن أهمية تنوع قاعدة التمويل ويلاحظ التقدم الذي تحرزه هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في هذا الصدد، ويبرز أيضاً أهمية توسيع قاعدة المساهمين، ويشجع الهيئة على مواصلة جهودها لتنوع قاعدة التمويل، بما في ذلك مع القطاع الخاص والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والأفراد ومن خلال تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية؛

4 - يحيط علماً بالمقرّر 8/2020 ويشجع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء والشركاء المساهمين الآخرين، من أجل تنفيذ سياسة استرداد التكاليف، وتجنّب استخدام الموارد العادية في دعم الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية؛

5 - يلاحظ مع التقدير الجهود المتواصلة التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للارتقاء بكفاءتها وفعاليتها وجوانب الشفافية والمساءلة في عملها، ويطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن تقدّم المعلومات بخصوص أنشطتها البرمجية؛ وذلك ضمن إجراءات المجلس التنفيذي؛

6 - يؤكد على أهمية التمويل المرن والمتعدد السنوات، ويشجع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مواصلة حوارها مع الدول الأعضاء من خلال الحوار المنظم بشأن التمويل، والتحوّل من التخصيص المُحكّم إلى طرائق تمويل أكثر مرونة، حيثما أمكن، على سبيل المثال من خلال المذكرات الاستراتيجية، ولا سيّما من خلال المساهمات المتعددة السنوات؛

7 - **يَشَدُّد** على أهمية تمويل الأنشطة الهادفة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويشجع على تقديم مساهمات مبكرة ويمكن التنبؤ بها إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة دعماً لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025؛

8 - **يَشْجَع** هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مواصلة بذل الجهود من حيث إبراز المساهمات والاعتراف بها، ولا سيما في ما يتعلق بالموارد العادية.

14 أيلول/سبتمبر 2022

8/2022

تقييم استقلالية مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات، لعام 2022

رَبَّ المجلس التنفيذي،

1 - **إذ يحيط علماً مع التقدير** بالترقرير الصادر عن مدير مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات، الذي يقدم تقييماً لمدى استقلالية المكتب وتوصياته الرامية إلى زيادة تعزيز استقلاليته، تماشياً مع المقرَّر 5/2022، وإذ يحيط علماً برد الإدارة ذي الصلة؛

2 - **يطلب** إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اتخاذ إجراءات، حسب الاقتضاء، لتنفيذ توصيات التقييمات المشار إليها أدناه وتيسيرها، وتقديم تقرير في رد إدارتها على التقرير السنوي عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحققاات في الدورة السنوية في عام 2023، وعن التقدُّم الذي أحرزته الهيئة في تنفيذها، ويطلب إلى إدارة الهيئة تقديم تفسيراات، تماشياً مع الممارسة المتبعة، في حالة عدم تنفيذ التوصيات أو تنفيذها جزئياً أو في حالة عدم الموافقة عليها أو الموافقة عليها جزئياً من قبل الإدارة؛

(أ) تحديث من قبل الإدارة للأحكام المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات في النظام المالي والقواعد المالية، ولعرضه على المجلس التنفيذي لاستعراضه والموافقة عليه في الدورة السنوية 2023؛

(ب) اقتراح حلول مستدامة لتعزيز دور الداعم من قبل مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات في مجال التحقيقات؛

3 - **يحيط علماً** بتوصية التقييم بأن يستفيد المجلس التنفيذي، من خلال المساهمة في ثقافة المساواة، على نحو أفضل من النتائج التي أبلغت عنها دائرة المراجعة الداخلية للحسابات (في تقارير مراجعة الحسابات الفردية وفي التقرير السنوي عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحققاات) من أجل توجيه هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تنفيذ ولايتها بفاعلية وكفاءة؛

4 - **يلاحظ** أنَّ مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات في مجال التحقيقات قد أجرى تقييماً ذاتياً امتثالاً للطلب الوارد في المقرَّر 5/2022 وبما يتفق مع الأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك النظر في المعايير المعترف بها دولياً التي تنطبق على وظائف مراجعة الحسابات والتحققاات، ويحيط علماً بالردود الواردة في التقييم الذاتي التي تشهد على استقلالية المكتب؛

5 - **يُشَدُّ** على أهمية الاستمرار في ضمان أن يتمتع مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات بالاستقلالية التامة في تقديم خدماته من أجل تزويد المجلس التنفيذي، وإدارة الهيئة، وأصحاب المصلحة الآخرين بما يلزم من تأكيدات ومشورة بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية للهيئة؛

6 - **يُشير** إلى مقرره 5/2022 (الفقرة 6) ويكرّر، في هذا الصدد، طلبه الحصول على مزيد من الإحاطات المغلقة المنتظمة من مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، في الألوان المطلوب وعلى أساس منتظم طوال العام وحسب الاقتضاء، بشأن مؤشرات الإنذار المحتملة، ونتائج مراجعة الحسابات، وحالة التحقيقات، إلى جانب إيلاء الاعتبار الواجب للسرية ومراعاة الأصول القانونية الواجبة؛

7 - **يكرّر الإعراب** عن استمرار دعم المجلس التنفيذي في تعزيز وظائف المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويطلب إلى الإدارة أن تواصل توفير الموارد اللازمة للاضطلاع بهذه المسؤوليات والحفاظ على استقلالية مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات ونزاهته وكفاءته المهنية، في إطار عمليات الميزانية المقررة؛

8 - **يطلب** إلى المكتب أن يقدم، بالتشاور مع المكاتب ذات الصلة التابعة لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، خيارات وتقديرات للتكاليف من أجل إجراء تقييم، بما في ذلك خيار إجراء تقييم خارجي يجريه كيان من خارج منظومة الأمم المتحدة يمتلك خبرة مستقلة بشأن الحوكمة والرقابة في ما يتعلق بكيفية قيام المجلس التنفيذي بتنفيذ وظائف الحوكمة والرقابة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلاً عن وظائف الرقابة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بُغية كفالة اتساق هذه الوظائف مع أعلى المعايير وأفضل الممارسات الدولية؛

9 - **يطلب أيضاً** إلى المكتب أن يعرض هذه الخيارات لينظر فيها المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام 2023، بُغية تقديم تقييم نهائي وتوصيات ذات صلة إلى المجلس التنفيذي، ويفضّل ألا يتجاوز ذلك موعد انعقاد الدورة السنوية لعام 2023؛

10 - **يطلب** إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن تدرج، كمرقّب دائم في تقريرها السنوي المقدم من المديرية التنفيذية إلى المجلس التنفيذي، موجزاً مقتضباً لوظائف الرقابة المسؤولة عن مراجعة الحسابات والتحقيق والأخلاقيات والتقييم والإبلاغ عن المخالفات، ويطلب أيضاً إلى الهيئة أن تكفل اتباع هذا الموجز نموذجاً موحداً يوافق عليه مكتب المجلس التنفيذي، بعد مناقشته مع المجلس التنفيذي لهيئة والمكاتب ذات الصلة التابعة لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

11 - **يطلب كذلك** إلى مكتب الخدمات المستقلة للتقييم ومراجعة الحسابات أن يدرج في الموجزات التنفيذية تقاريره مع المجلس التنفيذي، حسب الاقتضاء، الإنذارات المحتملة، والمخاطر الناشئة، ومسائل الرقابة الداخلية، ونتائج مراجعة الحسابات، وحالة التحقيقات، التي تتطلب اهتماماً خاصاً من قبل المجلس التنفيذي؛

14 أيلول/سبتمبر 2022